

متفرقات

الصراع في سوريا يصيب الاقتصاد اللبناني

رأى مصرف «سيتي غروب» أن الأوضاع الأمنية والمخاطر المتصلة بالصراع المسلح في سوريا تبقى أمراً أساسياً وتحدياً رئيسياً للاقتصاد اللبناني. وأشار المصرف إلى أن تباطؤ نمو الودائع المصرفية في الأشهر الأخيرة إلى ما معدله 7,6% في نهاية آب 2012 مقارنة مع 10% في الفترة نفسها من السنة الماضية، وما معدله 18% في عام 2010. وفي رأي المصرف أن سبب هذا التباطؤ هو الوضع السياسي والمخاطر التي ترافقه. ويلاحظ أن ودائع غير المقيمين نمت بنسبة 11% في نهاية آب 2012، أي ضعف نمو ودائع المقيمين. رغم ذلك لم تظهر مؤشرات خطيرة في القطاع، وبقيت معدلات دولرة الودائع عند مستواها السابق.

يوروبونز بقيمة ملياري دولار

أعلنت وزارة المال أن «بيبلوس بنك» و«بلوم بنك» و«كريدي سويس بنك» ستقوم بإدارة إصدار لسندات يوروبونز بقيمة ملياري دولار. هذا الإصدار الجديد سيعيد تمويل إصدار سابق بقيمة 875 مليون دولار كان أجله يستحق في آذار 2013 بفائدة 9,125%، وإصدار سابق آخر بقيمة 650 مليون دولار وكان أجله يستحق في حزيران 2013 بفائدة 8,25%.

ومن المعروف أن الدين العام الإجمالي في لبنان بلغ 55,7 مليار دولار في نهاية آب 2012 بزيادة نسبتها 3,8% عن نهاية 2011. وقد بلغ الدين بالليرة اللبنانية ما يعادل 32,6 مليار دولار بانخفاض نسبته 0,4% مقارنة مع نهاية كانون الأول 2011، فيما سجل الدين العام بالعملة الأجنبية ما يوازي 23,1 مليار دولار بزيادة نسبتها 10,4% عن نهاية كانون الأول 2011.

12% تراجع الصادرات الصناعية في 8 أشهر

تراجعت الصادرات الصناعية خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية بنسبة 12%. وبحسب إحصاءات وزارة الصناعة، فإن قيمة الصادرات الصناعية خلال الفترة المذكورة بلغت 1,9 مليار دولار، وفي شهر آب وحده بلغت قيمة الصادرات 204,7 مليون دولار.

فنادق بيروت في أسوأ أداء

خلال شهر أيلول، سجل تقرير «س.ت.ر. غلوبال» حول أداء الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أن فنادق بيروت شهدت أسوأ أداء بين الفنادق في كل دول المنطقة، محذراً من تفاقم التحديات في ظل الأحداث والاضطرابات الأخيرة. وأظهر التقرير أن النتائج كانت متذبذبة بين مطلع السنة الجارية وأيلول. وفيما سجلت فنادق بيروت أداءً جيداً خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية، تراجع مستواها في الأشهر الأربعة التالية. وتراجعت نسبة إشغال فنادق بيروت خلال شهر أيلول بنسبة 40,1%، فيما تراجعت الإيرادات اليومية عن كل غرفة متوافرة بنسبة 56,6% لتبلغ 71,1 دولاراً، وانخفض معدل التعرف اليومي إلى 166,36 دولاراً. وأشار التقرير إلى أن السعودية حققت أعلى نسبة نمو في منطقة الشرق الأوسط مسجلة 20,6%، وبلغت نسبة الإشغال لديها 50,8% وتلتها جنوب أفريقيا التي سجلت 64,2%.

مركز التحكم بالألياف الضوئية

افتتح وزير الاتصالات نقولا صحنوي، في سنترال النهر، مركز التحكم في الألياف الضوئية، مشيراً إلى أن المركز يحقق للبنان فقرة استثنائية على مستوى قطاع الاتصالات. ولفت إلى أن الحلقات الـ 13 التي يتألف منها المشروع ستنتج في نيسان 2013 حيث سترتبط كل السنترالات بشبكة ألياف ضوئية كاملة ومتكاملة. وأوضح أن شبكة



الألياف الضوئية تتيح سرعات كبيرة جداً، مشدداً على أن هذا المشروع يرمي إلى ربط حوالي 300 سنترال بعضها ببعض عبر شبكة حديثة من الألياف الضوئية. ويتحكم فيها من المركز، فضلاً عن أنه يتيح أيضاً للشركات ذات الاستخدام الكثيف، كشركتي الخليوي والمؤسسات الاستشفائية والتربوية وغيرها، ربط نفسها بهذه الشبكة لتتمتع بسرعة كبيرة جداً، وهو يقدم شبكة أسرع من خدمة DSL بـ 10 أضعاف إلى 20 ضعفاً.

ينطلق من هذه المفازة تحديداً، إذ بات معروفاً أن استهداف الريوع، وتغريمها بهدف إعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدالة، لا يصيبان مصالح هذا «اللوبي» فحسب، بل ينطويان على تغيير فعلي في بنية الاقتصاد نفسه، إذ إن الخيارات المعتمدة في العقود الماضية قامت على تشجيع تدفق الاموال من الخارج، ما استوجب في المقابل تشجيع الاستهلاك لاستعمالها وإعادة تدويرها، بما في ذلك الاستهلاك الممول من الخزينة العامة، وهو ما أسهم في ترتيب مديونية عامة باتت تبلغ فعلياً نحو 70 مليار دولار، كما أسهم في تشجيع الهجرة من أجل المحافظة على هذا النموذج، والأهم أنه أسهم في اضعاف الدولة، وجعل الاستيلاء عليها ومحاصرتها أمراً في غاية البساطة والسهولة.

بحسب دراسة البنك الدولي نفسها، بلغت التدفقات الخارجية التراكمية نحو 147 مليار دولار بين عامي 1993 و2010، ومولت هذه التدفقات عجزاً كبيراً في تجارة السلع، يقدر بنحو 121 مليار دولار. لفهم دلالات هذه الأرقام المجردة، لجأت الدراسة المذكورة إلى المقارنة بخطة «مارشال» لاعمار كل أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت قيمة حزمة المساعدات الشاملة نحو 170 مليار دولار (بأسعار عام 2005)، ولم تتجاوز حصة ألمانيا منها أكثر من 10 مليارات دولار (بأسعار 2005)، فهل وضع لبنان اليوم يُقارن بوضع ألمانيا في عام 1965؟

طبعاً لا، فاستعمال التدفقات الخارجية لتمويل زيادة الاستهلاك، أدى، في جملة ما أدى إليه، إلى رفع أسعار الاصول المحلية والسلع غير القابلة للتبادل، وبالتالي رفع رفع كلفة المعيشة واكلاف الإنتاج المحلي، ما أضعف القدرة التنافسية للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتبادل (الزراعة والصناعة والخدمات المتطورة) وهي الأكثر توليداً لفرص العمل. وتعرّزت في المقابل الأنشطة المنتجة للخدمات غير القابلة للتبادل (البناء، التجارة المحلية والخدمات البسيطة) وهي تعتمد أساساً على عمالة قليلة الكفاءة، وتلجأ في الغالب إلى تشغيل عمالة وافدة متدنية الأجر... هذا ما حصل، فبدلاً من أن تتحوّل هذه التدفقات إلى فرصة للتنمية، أدت إلى تعميق ظاهرة الاختلال بين موارد الدخل المحلية والخارجية، وبدلاً من أن تقوم السياسات المالية بدورها في تصحيح هذا النمط طيلة السنوات الماضية، صارت رهينة لاستمراره، ولجأت الحكومات إلى تحصينه بتركيز العبء الضريبي على الأجور وميزانيات الاسر وترك العمل التوزيعي (أي استعمال الإدارة لتوزيع المنافع والوظائف) يتوسع على حساب نوعية الخدمات والاستثمارات العامة، وبالتالي ضُمور الدولة وتحللها لمصلحة اطر دون مرتبتها ومتعارضة مع وجودها. وتكفي الإشارة إلى أن مجموع الإيرادات العامة بين عامي 1993 و2010 بلغ نحو 180 ألف مليار ليرة، وهو رقم يوازي قيمة كل الانفاق الجاري والاستثماري للدولة في الفترة نفسها، ما عدا خدمة الدين العام، التي بلغت نحو 100 ألف مليار ليرة، وهو مبلغ يساوي تقريباً قيمة الدين العام قبل شطب إعادة

تقويم موجودات مصرف لبنان من الذهب دفترياً. هذا يعني ببساطة ان اللبنانيين دفعوا من جيوبهم قيمة كل الانفاق العام، ولم تكن هناك وظيفة للدين العام الا خدمة خيارات سياسية يدفع كلفتها الان كل العاملين والعاملات في القطاعين العام والخاص، والمهاجرين والعاطلين من العمل والعاملين على حسابهم في النشاطات الهامشية وغير المنظمة.

يحتاج الحوار لمستقيم الى من يمثل هؤلاء... فهل تبادر هيئة التنسيق النقابية الى ملء الفراغ؟ الجواب يبدو صعباً حتى الآن.

الضعفاء؟



تماماً، رأى البعض ان الفرصة سانحة اليوم لتترك هذه الحكومة تخسر في مواجهتها مع اكثر من 250 الف موظفة وموظف في ادارات الدولة وأسلاكها التعليمية والعسكرية والإمنية، وفي الوقت نفسه، ترك بند زيادة اجور العاملين والعاملين في القطاع العام معلقاً الى اجل غير محدود، بذريعة «الازمة السياسية» وتعطيل مجلس النواب. بمعنى ما، احتاجت الحكومة الى «اتفاق تاريخي» جديد، فيما خصومها لا يشعرون بالحاجة نفسها طالما ان باستطاعتهم تحقيق النتيجة المتوخاة من دون الاضطرار الى مساعدتها، كما فعلوا في السابق، لا طاحة وزير العمل شربل نحاس... اي ان «الحوار» المدعو اليه لم يكن حواراً اصلاً، بقدر ما كان وسيلة «معتادة» لامتصاص التحركات الضاغطة التي يمكن ان تؤسس لميزان قوى اجتماعية «غير مضبوط»، وهذه الوسيلة توافرت فعلياً من خلال التفجير الارهابي في الاشرافية، واغتيال رئيس فرع المعلومات وسام الحسن، ومحاولة اقتحام السرايا الحكومية ومقاطعة نواب 14 اذار لعمل مجلس النواب المتصل بعمل الحكومة. اليوم تواجه هيئة التنسيق النقابية معضلة حقيقية، فهي اضطرت الى ارجاء تحركاتها في الشارع لأنها تخشى من الانكشاف كلياً على الانقسام السياسي الحاد، بما يهدد وحدتها، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع ان تبقى خارج دائرة الفعل، فقد تلجأ الى اسلوب «الضرب الخفيف»، اي اسلوب ابقاء القضية حية، وهذا الاسلوب لا يسمح لها بالحصول على شيء، او ربما يسمح لها بالحصول على اقل بكثير مما يرضي الفئات التي تمثلها، او الاخطر، قد يسمح بانزلاقها نحو قبول ربط المكاسب البسيطة التي يمكن تحقيقها عبر التعديلات على السلسلة بالميزان من الضرائب والاجراءات المضرة بالاقتصاد الحقيقي، والفئات الضعيفة واعفاء

الانقسام السياسي لا يتخذ من «الاقتصاد» محوراً له الا في سياق اعلامي مدروس

اصحاب المصالح «الربيعية» من تحفل حصتهم من العبء... لذلك قد يكون من مصلحتها الان «المخاطرة» بالخروج من الطابع «الفقوي» لتمثيلها ومطالبها، والسعي الى ملء فراغ كبير في تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المتضررة من النموذج الاقتصادي القائم، فمهما كانت النتائج ستبقى اقل كلفة من التراجع او الانزلاق الى قبول مزيد من التدمير للمجتمع والاقتصاد.

لقد طرحت دراسة اعدّها البنك الدولي في اواخر عام 2011 في اطار برنامج «مايلز» سؤالاً محورياً يجسد المدخل الى اي حوار حقيقي: هل على المجتمع اللبناني أن يتكيف باستمرار مع التأثيرات الخارجية على اقتصاده؟ ام يجب تكيف الاقتصاد اللبناني مع حاجات المجتمع؟ بمعنى اوضح، هل على اللبنانيين ان يرتضوا بتدمير مجتمعهم لخدمة اقتصاد ربيعي اقليمي؟ وهل عليهم المحافظة على اقتصاد مستقل عن الشعب؟ او ربما لا يحتاج اليه طالما ان النشاطات المزدهرة فيه لا تحتاج الى «العمالة»، او يمكن احلال «عمالة وافدة» محل «العمالة المهاجرة»؟ هذا ما يواجهه العاملون والعاملات في الدولة والقطاع الخاص معاً، فالتهديد الذي يستخدمه «اللوبي» الحاكم في مواجهة كل حركة مطلوبة